



دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة

د. عمران عطية البكوري

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

elbkory@yahoo.com

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلتعرف على دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة و تسليط الضوء على الدور والأنشطة التي تمارسها مكاتب المراجعة في ليبيا وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الجهود الرامية لتحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال في سبيل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة والذي يتكون من مراجعي الحسابات المزاولين للمهنة والمسجلين لدى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ويعملون في مكاتب مراجعة مرخصة بمدينة طرابلس، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (60) استبانة، ثم استرداد (53) استبانة، وكانت عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (51) استبانة. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالإستعانة برزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دور للمراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة نتيجة لعدم وجود تشريعات ملزمة لمنشآت الأعمال للإفصاح عن أدائها البيئي بالرغم من وجود إدراك من أفراد عينة الدراسة لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة على ضرورة إلزام المنشآت والشركات الصناعية بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية وكذلك على الجهات المهتمة بمهنة المراجعة في ليبيا ضرورة تبني وإصدار المعايير المتعلقة بمراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة: البعد البيئي: المراجع الخارجي





Abstract

This study aimed to identify the role of the external auditor in supporting the environmental dimension of sustainable development and to shed light on the role and activities practiced by audit offices in Libya and how they contribute to achieving sustainable development in light of the efforts to improve the environmental performance of business enterprises and in order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was prepared. It was distributed to a random sample from the study population, which consists of professional auditors registered with the Syndicate of Accountants and Auditors, who work in licensed audit offices in the city of Tripoli. The number of distributed questionnaires reached (60), then retrieved (53) questionnaires, and the number of questionnaires were valid for analysis (51) Questionnaire. By using the analytical descriptive approach and with the help of the Statistical Program for Social Sciences (SPSS) to analyze the data, the study concluded that there is no role for the external auditor in supporting the environmental dimension of sustainable development due to the absence of binding legislation for business establishments to disclose their environmental performance despite the awareness of the study sample of the importance of Review the environmental dimension to achieve sustainable development. Based on the results obtained, the study recommends the necessity of obligating establishments and industrial companies to implement environmental laws and legislations, as well as the parties interested in the obtained, the study recommends the necessity of obligating establishments and industrial companies to implement environmental laws and legislations, as well as the parties interested in the profession of auditing in Libya, the need to adopt and issue standards related to reviewing the environmental dimension to achieve sustainable development.





مقدمة:

إن التطور التكنولوجي والصناعي في شتى مجالات الحياة أدى إلى معدلات تنمية كبيرة ساهمت في تلبية احتياجات الإنسان المتزايدة ، إلا أنه في الوقت ذاته أحدث آثار سلبية واضحة على النواحي الاجتماعية والبيئية ساهم بدوره في ظهور عدة مشاكل لم تؤثر على حياة الأجيال الحالية فحسب بل أصبحت تهدد حياة الأجيال القادمة ، ونتيجة لذلك نشأة المفهوم الحديث للتنمية وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة وهو نمط تنموي يسعى إلى تحقيق رفاهية المجتمع دون الأضرار بالبيئة ومواردها ، وانعكس هذا المفهوم الحديث على المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي بحيث أصبحت مسؤولية هذه المؤسسات اليوم لا تقتصر على تحقيق عوائد مالية واقتصادية من إنتاج السلع أو تقديم الخدمات بل أصبحت تمتد إلى حماية المجتمع والبيئة التي تعمل فيها ذلك أن تكاليف إنتاج السلع لا تنحصر بتلك التي تتضمنها التقارير المالية بل هناك تكاليف أخرى تحاسب عليها ، فالمجتمع يعد صاحب مصلحة في المؤسسة من حيث انه أمدتها بالموارد البشرية والمادية لمزاولة نشاطها وبذلك وجب عليها إعداد تقارير خاصة أو جزء من تقريرها السنوي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي ، وبالتالي أصبح دور ونطاق مراجع الحسابات الخارجي لا يقتصر على تأكيد وإضفاء الثقة على القوائم والبيانات المالية المعروضة من قبل المؤسسة بل تعدى ذلك إلى تقييم الإسهامات التي تقوم بها المؤسسة في مجالات التنمية المستدامة، ويعتبر الدور الذي يلعبه مراجع الحسابات الخارجي احد الروافد في منظومة الاهتمام بالتنمية المستدامة من خلال تأكيد المراجع لضمان دقة وصدق المحتوى المعلوماتي الذي تفصح عنه المؤسسة من خلال تقارير الاستدامة الخاصة بها فضلا عن فحصه لأساليب قياس الأداء المستخدم بواسطة المؤسسة ثم إعداد قائمة تأكيد يتم تضمينها في تقرير الاستدامة وهذا يعتبر تحديا جديدا للمراجعين الخارجيين من خلال ظهور منظور جديد لمسئولياتهم وتوسيع مجال عملهم ليشمل أبعاد التنمية المستدامة .

مشكلة الدراسة:

إن وظيفة المراجعة لم تعد تهتم بالمراجعة المالية فقط بل تطورت لتشمل الأنشطة الاجتماعية والبيئية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وهذا نتيجة للتحديات التي فرضتها التنمية المستدامة ، ومع ظهور الأطراف ذات المصلحة أصبحت منشآت الأعمال تحت ضغط اليوم ليس فقط حول أدائها الاجتماعي والبيئي ولكن معلومات حول التنمية المستدامة التي تراعي الجوانب الاجتماعية والبيئية لذلك فهناك محاولات اليوم لتطوير دور ونشاط المراجع الخارجي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مراجعة الأداء البيئي ، وعليه يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

- 1- هل يوجد لدى المراجع الخارجي إدراكا لأهمية مراجعة البعد لتحقيق التنمية المستدامة؟
- 2- هل للمراجع الخارجي دور في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة؟





أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في تسليط الضوء على الدور والأنشطة التي تمارسها مكاتب المراجعة في ليبيا وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الجهود الرامية لتحسين الأداء البيئي لمنشآت الأعمال ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- التعرف على الدور الذي تلعبه مكاتب المراجعة في دعم وتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- 2- التعرف على طبيعة الأنشطة التي تمارسها مكاتب المراجعة لدعم التنمية المستدامة.
- 3- الدعوة إلى تطوير ممارسة مهنة المراجعة استجابة لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية دور المراجعة البيئية والاجتماعية في معالجة الآثار السلبية التي تسببها أنشطة منشآت الأعمال ومدى امتثالها للقوانين والتشريعات الحكومية ومعايير المراجعة الدولية ذات الصلة حيث تعتبر المراجعة البيئية إحدى الوسائل الحديثة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

فرضيات الدراسة

من خلال أهداف الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

H01: لا يوجد لدى المراجع الخارجي إدراكا لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة

H02: لا يوجد للمراجع الخارجي دور في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليل والذي يعرف بأنه طريقة تتناول إحداث الظواهر والممارسات الموجودة والمتاحة للدراسة والقياس كما هي في الواقع دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث ان يتفاعل مع الظاهرة ويصفها ويحللها، وعلى هذا الأساس اعتمد الباحث على نوعين أساسيين من البيانات.

البيانات الأولية: وذلك بتوزيع استبانته على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة و المتمثل في مكاتب المراجعة بمدينة طرابلس حيث تم تحليل النتائج بالاعتماد على استخدام رزمة البرامج الإحصائية (SPSS) بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

البيانات الثانوية: وذلك بمراجعة الكتب والدوريات المنشورة والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد البحث وهو التعرف على دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من مراجعي الحسابات المزاولين للمهنة والمسجلين لدى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين ويعملون في مكاتب مراجعة مرخصة بمدينة طرابلس، وتم اختيار عينة عشوائية وتوزيع (60) استبانة، حيث تم استرداد (53) استبانة، وكانت عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (51) استبانة.





الإطار النظري والدراسات السابقة:

الدراسات السابقة:

لغرض تكوين إطار مفاهيمي تستند اليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية ثم عرض بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

دراسة (الشعباني، 2018). دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة، دراسة استكشافية في منشآت الاعمال في البيئة المصرية.

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع المراجعة البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في منشآت الأعمال المصرية والكشف عن مدى امتثالها للقوانين والتشريعات البيئية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع الاستبانة على المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة الكبرى إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة والمدراء الماليين ومعدّي القوائم المالية بشركات الاسمنت وشركات البتر وكيمويات، وتوصلت الدراسة الى ان منشآت الأعمال المصرية تطبق مراجعة البعد البيئي بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ولكن بشكل نسبي.

دراسة (المحجوب وأبوشعالة، 2017). أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور وظيفة المراجعة الداخلية وكيفية مساهمتها كألية رقابية في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك التعرف مدى التزام الشركة الليبية للحديد والصلب بقياس و الإفصاح عن أدائها وفقا لأبعاد التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع الاستبانة على المحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالشركة الليبية للحديد والصلب ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك دور للأنشطة التي تمارسها المراجعة الداخلية تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة بالشركة مما يؤثر في قدرتهم في المشاركة في تطبيق متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة.

دراسة (البارودي، 2017). دراسة تحليلية لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الاعمال المصرية.

هدف الدراسة الى التعرف على أثر تأكيد تقارير الاستدامة وانعكاسه على تحقيق وتدعيم التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال، وتحليل الصعوبات التي يواجهها المراجع الخارجي عند تأكيد تقارير الاستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة ان تقرير الاستدامة بواسطة المراجع الخارجي يساهم في إضفاء درجة من المصداقية على المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير لدى أصحاب المصالح الامر الذي ينعكس على إدراكهم لحقيقة الأداء المستدام لتلك الشركات .





دراسة (ابراهيم، 2012) مدى امكانية قيام المراجع الخارجي الليبي بمراجعة الأنشطة البيئية للشركات الليبية.
هدفت الدراسة الى التعرف على مدى امكانية قيام المراجع الخارجي بمراجعة الانشطة البيئية للوحدات الاقتصادية الليبية عند قيامه بعمليات المراجعة وذلك من خلال التعرف على القواعد والتشريعات البيئية التي تخضع لها الوحدات الاقتصادية في ليبيا ، حيث تم جمع البيانات عن طريق الاستبانة والتي وزعت على عينة من المراجعين المرخص لهم بمزاولة المهنة ، وتوصلت الدراسة الى أن المراجع الخارجي الليبي لم بأهداف المراجعة البيئية ولم بالممارسات التي تدخل في نطاق المراجعة البيئية ويدرك بأنه لكي تتم عملية المراجعة البيئية فان الامر يتطلب مجموعة من الدوافع اللازمة للقيام بمثل هذا النوع من المراجعة ، حيث ان القوانين والتشريعات البيئية تعتبر من أهم الدوافع وان المعايير والاجراءات الدولية مناسبة ويمكن تطبيقها في البيئة الليبية.

دراسة (غلاب، 2011). تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمت الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية

هدف الدراسة الى التعرف على واقع التنمية المستدامة وحوكمت الشركات في المؤسسات الصناعية الجزائرية ومدى شمول نطاق المراجعة الداخلية والخارجية للجوانب البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة وكشف وجهات نظر المؤسسات الصناعية حول الخدمة التأكيدية والمتمثلة في مراجعة التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام قائمة الاستبيان لتجميع البيانات ، وتوصلت الدراسة أن الافصاح منعدم تماما عن جوانب وابعاد التنمية المستدامة للمؤسسات الصناعية محل الدراسة نتيجة لغياب القوانين والتشريعات التي تجبر المؤسسات بالإفصاح على الجوانب الاجتماعية والبيئية.

دراسة (منصوري وجودي، 2008)المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المراجعة البيئية في تطوير الاداء البيئي للمؤسسة ضمن إطار التنمية المستدامة ومتطلبات الاستدامة البيئية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع الاستبانة على المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة ، وتوصلت الدراسة الى عدم ارتكاز عمل المراجع على مراجعة الجوانب المالية والاقتصادية وما يرتبط بها من أرقام وحقائق بل يتعدى ذلك الى معرفة واقع الاداء البيئي والتقارير عنه، كما يجب ان تعمل الجهات المعنية على اصدار معايير وارشادات يمكن الاعتماد عليها للقيام بهذه المهمة.

ما يميز الدراسة الحالية:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المراجعة البيئية وحسب علم الباحثان الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع في البيئة المحلية لم تتناول دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة وبالتالي قام الباحث بهذه الدراسة لمعرفة دور المراجع الخارجي في دعم أبعاد التنمية المستدامة والتعرف على طبيعة الأنشطة التي تمارسها مكاتب المراجعة لدعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

الإطار الفكري لمراجعة أبعاد التنمية المستدامة

ان المراجعة الخارجية عملية منظمة تهتم بإضفاء الثقة والمصادقية على القوائم المالية التي أعدتها الوحدة الاقتصادية من قبل شخص مستقل وموئل لإبداء رأيه الفني والمحايد وتقديم هذا الرأي على شكل تقرير لتوصيل





النتائج إلى الأطراف ذات المصلحة، أي أن الغرض من وظيفة المراجعة يتمثل أساسا في إظهار نتائج الوحدة الاقتصادية بصورة سليمة، وإبراز المركز المالي السليم لها.

ونظرا للتغيرات التي حدثت في العالم خلال نهايات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، فقد أصبحت مؤسسات الأعمال في مواجهة ضغوط متزايدة لنشر معلومات ليس فقط حول أدائها البيئي، ولكن حول التنمية المستدامة، الذي يراعي الجوانب الاجتماعية، مثل حقوق الإنسان والصحة المهنية والأمان الصناعي والخدمات الاجتماعية الأخرى بجانب الاعتبارات البيئية، لذلك فهناك حاليا محاولات لتطوير عملية تقييم أداء المؤسسات من ناحية تحقيقها للأهداف التنموية المستدامة، بحيث يتم نشر مؤشرات الأداء الاقتصادي والبيئي وأيضا الاجتماعي.

ومن هنا وجد الطلب على خدمة التأكيد المهني الجديدة التي تهدف إلى التحقق من تقارير التنمية المستدامة التي توفر تأكيدات إدارية عن الأداء المالي والاجتماعي والبيئي للشركات وهي مراجعة التنمية المستدامة، وينبع الطلب على هذه الخدمة من احتياجات أصحاب المصالح أو الأطراف المتأثرة بعمل المنظمة مثل المساهمين والمقرضين والمستهلكين والمنظمات الحكومية.

وتعرف مراجعة الاداء البيئي بأنها فحص منظم وموضوعي ودوري للأداء البيئي بواسطة أفراد متخصصين من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية البيئية وتقييم فعالية البرامج الادارية البيئية وتوصيل النتائج التي يتم التوصل إليها إلى الأطراف المهتمة بها (السيد، 2006) وكما وضحت الغرفة الدولية التجارية (ICC) أن مراجعة الأداء البيئي عبارة عن أداة إدارية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية، ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال الرقابة على الأنشطة البيئية، ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء متطلبات التشريعات والقوانين البيئية" (لطي، 2011).

البعد البيئي للتنمية المستدامة

أصبحت المؤسسات اليوم مطالبة بتقديم المعلومات الملائمة حول إسهامها ودورها في خدمة المجتمع، باعتبار ذلك مطلباً اجتماعياً، مما أظهر الحاجة إلى تطور خدمة مهنة المراجعة لفحص الأداء البيئي ضمن إطار الأداء الشامل والمستدام إلى جانب أدائها الاقتصادي، وتقديم التقارير الملائمة للأطراف ذات المصلحة، وأن هذه المراجعة لها مردود رقابي في مجال حوكمة الشركات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات التي لها برامج وأنشطة لحماية البيئة خاصة وأنه هناك طلب رسمي الآن على الإفصاح عن استدامة المؤسسات ماليا وبيئياً واجتماعياً.

ويحتل مفهوم الأداء البيئي في العصر الحديث اهتماما بارزا ومتزايدا على كافة الأصعدة، حيث أخذ حيزا واسعا من فكر الباحثين والمنظمات المهنية والهيئات العلمية، إضافة إلى التشريعات القانونية لمعظم دول العالم المتقدم والدول النامية وأن مسؤولية كل منظمة تتحدد بالدرجة الأولى بأدائها البيئي والاجتماعي وما تقدمه من منافع للمجتمع، وأن ذلك هو المعيار الأول لتطويرها واستمراريتها. ثم توالى الأفكار بضرورة إلزام كافة المنظمات مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئة المحيطة بها، والإسهام بشكل فعال في تحسين مختلف مناحي الحياة في مختلف المجالات والتخلي عن فلسفة تعظيم الربحية الفردية كهدف أساسي ووحيد.





وعلى المنظمة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها والتي لها أثار بيئية، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء البيئي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة البيئية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع (غلاب، 2011)

واستنادا إلى مفهوم مراجعة الحسابات وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها GAAP، وتعريف التوكيد المهني حسب ما صدر من مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولية IASB التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومعايير التصديق SSAES الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA، يمكن تعريف خدمة التوكيد على محتوى تقرير الاستدامة على أنها: " خدمة توكيدية تصديقيه تستهدف تحسين جودة معلومات التنمية المستدامة من خلال اختبار مزاعم الإدارة بشأن التنمية المستدامة، وإبداء رأي في محايد بشأن مدى صدق تلك المزاعم وتوصيله لأصحاب المصلحة في المؤسسة "وبالتالي فان دور المراجع الخارجي يكمن في التحقق من محتوى تقارير التنمية المستدامة واختبار مدى صدق تأكيدات الإدارة عن الأداء البيئي ومراجعة الخطط والاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (نصر ، 2009)

ثانيا: الجانب العملي:

يتناول هذا الجانب منهجية البحث المتبعة، وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة ويستعرض الجانب أداة الدراسة وتفاصيلها ومجتمع وعينة الدراسة والاختبارات الإحصائية المطبقة وصدق وثبات أداة الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار فرضياتها من خلال استخدام برنامج (SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي للإجابة وتم القيام بما يلي:

1- حساب التكرارات والنسب المئوية للمعلومات الشخصية لعينة الدراسة.

2- حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي، الرأي العام، لكل عبارة من عبارات الاستبيان.

ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: للإجابة على سؤال الدراسة تم تطبيق: -

- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معاملي الثبات والصدق الداخليين.

- اختبار (One - Sample statistics) (T - Test) لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

تحليل إجابات الاستبيان:

Validity and Reliability أولاً: اختبائي الثبات والصدق:

تم إجراء اختبائي الثبات والصدق لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج من خلال حساب على معامل الثبات ألفا كرونباخ.



دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة

د. عمران البكوري، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب



كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على الاستبيان لقياس ما أعد من أجله.

الجدول جدول رقم (1) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبيان.

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	الاستبانة	
0.838	0.839	إدراك المراجع الخارجي لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة	المحور الأول
0.801	0.644	دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة	المحور الثاني
0.820	0.723		الاستبانة ككل

من الجدول (1) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة ف الاستبيان تتمتع بصفة الثبات الداخلي حيث حصلت على معاملًا ثبات قدرها (0.839، 0.644، 0.723) وهذا يعني ان نتائجها ثابتة ان اعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف، كما أن معاملات الصدق الداخلي كانت (0.838، 0.801، 0.820) فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعليا لقياسه.

اختبار مقياس أداة الدراسة

تم اعتماد مقياس Likert scale المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (2) مقياس تحديد الأهمية النسبية

الاهمية النسبية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

تم تحديد الأهمية النسبية وفق المعادلة الآتية:

$$1.33 = \frac{1 - 5}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى للبدل} - \text{الحد الأدنى للبدل}}{\text{عدد المستويات}}$$

حيث عدد المستويات هي: منخفض، متوسط، ومرتفع، وبذلك يكون الحكم على الشكل الآتي:

المستوى المنخفض إذا بلغ الوسط الحسابي من 1 لغاية 2.33.

المستوى المتوسط إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 2.33 لغاية 3.66.

المستوى المرتفع إذا بلغ الوسط الحسابي أكثر من 3.66.





تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

وصف خصائص عينة الدراسة: يتناول هذا الجزء وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة). وليبيان وصف خصائص عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

أولاً: المؤهل العلمي

الجدول (3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	39	76.5
	ماجستير	9	17.6
	دكتورة	3	5.9
	المجموع	51	100

تظهر بيانات الجدول (3) أن نسبة حملة شهادة البكالوريوس هي (76.5%) وهم بذلك يشكلون النسبة الكبرى من العينة، وهذا يتوافق مع قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة والذي يشترط لمزاولة مهنة المراجعة الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة كحد أدنى، كما يعطي انطباع بالثقة حول قدرة عينة الدراسة في ابداء رأيهم بالاستناد على مؤهلاتهم العلمية.

ثانياً: الخبرة

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	من 5 الى 10 سنوات	7	13.7
	من 10 الى 15 سنة	22	43.16
	من 15 الى 20 سنة	18	35.30
	من 20 سنة فأكثر	4	7.84
	المجموع	51	100

يلاحظ من الجدول (4) تنوع مستوى خبرات أفراد العينة، وهذا قد يعود إلى أن التنوع في الخبرات للعمل المهني وتشارك المعرفة وتبادل الخبرات، كما يعطي انطباع بالثقة حول قدرة عينة الدراسة في ابداء رأيهم بالاستناد على الخبرة المهنية

ثالثاً: تحليل متغيرات الدراسة

يعرض هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة، حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاستجابات بغرض الحكم على درجة الموافقة، وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:

عوامل الاستدلال على إدراك المراجع الخارجي لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.



دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة

د. عمران البكوري، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب



الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات عوامل الاستدلال على إدراك المراجع الخارجي لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

الرقم	حول إدراك المراجع الخارجي لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	يوجد إدراك من قبل المراجع بمدى أهمية مراجعة البعد البيئي	4.190	0.740	3	مرتفعة
2	يدرك المراجع الخارجي بأن مراجعة البعد البيئي يساهم في معالجة الأضرار البيئية.	4.310	0.715	1	مرتفعة
3	يدرك المراجع الخارجي بأن مراجعة البعد البيئي يساهم في رفع سمعة المنشأة وزيادة أرباحها.	4.309	0.643	2	مرتفعة
4	يدرك المراجع الخارجي بأن مراجعة البعد البيئي يساهم في حصول المنشأة استثمارات أكبر وضمان استمراريتها في المستقبل.	3.476	0.804	10	متوسطة
5	يدرك المراجع الخارجي بأهمية الامام بكافة الاساليب الممكنة لتنفيذ اجراءات مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.	3.833	0.881	8	مرتفعة
6	يدرك المراجع الخارجي بأهمية وجود أساليب محاسبية علمية لقياس التكاليف البيئية.	3.976	0.897	5	مرتفعة
7	يدرك المراجع الخارجي بأهمية وجود تقديرات محاسبية للالتزامات البيئية المحتمل أن تواجهها المنشأة في الفترات المستقبلية.	3.905	0.983	7	مرتفعة
8	يدرك المراجع الخارجي بأهمية توافر المعرفة وللإمام بالقوانين والتشريعات البيئية التي تخضع لها المنشأة	3.813	0.730	9	مرتفعة
9	يدرك المراجع الخارجي بضرورة توفر خبرات وتخصصات علمية بمكاتب المراجعة في ليبيا بما يخدم الاهتمام بالأنشطة البيئية.	4.143	0.566	4	مرتفعة





مرتفعة	6	0.715	3.946	يدرك المراجع الخارجي ان سلامة القياس والافصاح للأثار الناتجة عن الممارسات البيئية له انعكاس على القوائم المالية المنشورة.	10
مرتفعة		0.764	4.225	المقياس العام	

نلاحظ من الجدول (5) أن الأهمية النسبية لفقرات عوامل الاستدلال إدراك المراجع الخارجي لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة مرتفعة. حيث بلغ المتوسط العام (4.225) وهذا يؤكد على إدراك وحرص المراجعين الخارجيين لأهمية البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الفقرة 2,3 التي احتلت الترتيب الأول والثاني.

عوامل الاستدلال على دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.
الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات عوامل الاستدلال على دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	يسعى المراجع الخارجي لتقييم العلاقة بين سعي المنشأة لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات البيئية من جهة أخرى.	2.581	0.663	5	متوسطة
2	يقوم المراجع الخارجي بتقييم الاداء البيئي للمنشآت الصناعية للتحقق من مدى الامتثال للقوانين والتشريعات البيئية لتحقيق التنمية.	2.233	0.623	9	متوسطة
3	يعتبر عدم تشريع ملزم للإفصاح عن الامور البيئية من اسباب عدم قيام المرجع الخارجي بمراجعة وتقييم البعد البيئي للمنشأة.	4.256	0.875	2	متوسطة
4	يعتبر عدم وجود قوانين ملزمة للقيام بالمراجعة البيئية من أسباب عدم قيام المراجع الخارجي بمراجعة البعد البيئي.	4.302	0.887	1	متوسطة
5	يسعى المراجع الخارجي للتحقق من قدرة الانظمة المحاسبية للمنشأة على تقديم التقارير والبيانات المتعلقة بالجوانب البيئية بالشكل المطلوب.	2.179	0.751	10	متوسطة



دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة

د. عمران البكوري، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب



متوسطة	4	0.815	3.233	يقوم المراجع الخارجي بتقييم مستوى الرقابة الداخلية على الجوانب والانشطة البيئية لدى المنشآت الصناعية.	6
متوسطة	7	0.650	2.256	يقوم المراجع الخارجي بالتحقق من وجود توازن بين احتياجات السكان والتناقص في المواد الطبيعية لضمان تلبية احتياجات الحاضر دون تدمير احتياجات الاجيال القادمة.	7
متوسطة	3	0.818	3.245	تهدف المراجعة البيئية لتخفيض المخاطر والاضرار البيئية الصناعية والاستنزاف العشوائي للبيئة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.	8
متوسطة	8	0.598	2.253	يقوم المراجع الخارجي بتقييم العلاقة بين سعي المنشأة لتحقيق التنمية من جهة وبين تلبية المتطلبات البيئية من جهة اخرى.	9
متوسطة	6	0.691	2.423	تهدف المراجعة البيئية لتطوير اساليب ومعايير القياس والعرض المحاسبي عن الاداء البيئي للمنشأة.	10
متوسطة		0.757	2.896		المقياس العام

نلاحظ من الجدول (6) أن الأهمية النسبية لفقرات عوامل الاستدلال لدور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر عينة الدراسة متوسطة. حيث بلغ المتوسط العام (2.896) وهذا يرجع الى عدم وجود تشريع ملزم للإفصاح عن الأمور البيئية للمنشأة، حيث جاءت الفقرة "يعتبر عدم وجود قوانين ملزمة للقيام بالمراجعة البيئية من أسباب عدم قيام المراجع الخارجي بمراجعة البعد البيئي" في المرتبة الاولى وبمتوسط مرتفع قدره (4.302) وكذلك الفقرة "يعتبر عدم تشريع ملزم للإفصاح عن الامور البيئية من اسباب عدم قيام المرجع الخارجي بمراجعة وتقييم البعد البيئي للمنشأة" المرتبة الثانية ومتوسط ايضا مرتفع قدره (4.256) وهذا اثر سلبي على دور المراجع الخارجي في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة مع ادراكه لأهمية مراجعة البعد البيئي .





رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى

H01: لا يوجد لدى المراجع الخارجي إدراكاً لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

ولاختبار صحة الفرضية الصفرية الأولى تم تطبيق اختبار (test-One sample T) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (7) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية الصفرية الأولى.

جدول (7) نتائج اختبار صحة الفرضية الصفرية الأولى والقرار الإحصائي الخاص بها

نص الفرضية	Sig	T الجدولية	T المحسوبة	القرار الإحصائي
لا يوجد لدى المراجع الخارجي إدراكاً لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة	0.000	2.326	14.895	رفض

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم T المحسوبة تبلغ 14.895 وهي أكبر من T الجدولية والبالغة 2.326 وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية وترفض العدمية إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية، فإنه وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية العدمية الأولى وتقبل الفرضية البديلة الأولى والتي تنص " يوجد لدى المراجع الخارجي إدراكاً لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة"

الفرضية الثانية:

H02: لا يوجد للمراجع الخارجي دور في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة الفرضية البديلة

الثانية

جدول رقم (8) نتائج اختبار صحة الفرضية الصفرية الثانية والقرار الإحصائي الخاص بها

نص الفرضية	Sig	T الجدولية	T المحسوبة	القرار الإحصائي
لا يوجد للمراجع الخارجي دور في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة	0.000	2.001	1.672	قبول

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة تبلغ 1.672 وهي أصغر من T الجدولية والبالغة 2.001 وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية وترفض العدمية إذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية، فإنه وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية البديلة الأولى وتقبل الفرضية العدمية الأولى والتي تنص " لا يوجد للمراجع الخارجي دور في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة الفرضية البديلة الثانية"





النتائج والتوصيات

أولا النتائج

استنادا الى نتائج تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات ثم التوصل الى النتائج التالية:

- 1- أن هناك إدراك من أفراد عينة الدراسة لأهمية مراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- يدرك المراجع الخارجي بأن مراجعة البعد البيئي يساهم في معالجة الأضرار البيئية.
- 3- لا يوجد للمراجع الخارجي دور في دعم البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة وذلك لعدم التزام المنشأة بالقوانين التي تساعد على حماية البيئة والمحافظة عليها.
- 4- عدم وجود تشريع ملزم للإفصاح عن الامور البيئية من اسباب عدم قيام المرجع الخارجي بمراجعة وتقييم البعد البيئي للمنشأة.
- 5- عدم وجود قوانين ملزمة للقيام بالمراجعة البيئية من أسباب عدم قيام المراجع الخارجي بمراجعة البعد البيئي.

ثانيا: التوصيات :-

- 1- يجب الأخذ بالمراجعة البيئية كمنهج أساسي لتحقيق استدامة الانشطة الاقتصادية وبالتالي التركيز على متطلبات المسؤولية البيئية.
- 2- ضرورة إلزام المنشآت والشركات الصناعية بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية.
- 3- لا بد من سن التشريعات اللازمة التي تحدد عقوبات رادعة على المؤسسات التي تمتنع عن الافصاح عن أنشطة التنمية المستدامة.
- 4- نشر الوعي البيئي في المجتمع وعقد دورات لتوعية الشركات والمنشآت الصناعية بأهمية المراجعة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- 5- ضرورة قيام الجهات المهمة بالمهنة في ليبيا بتبني واصدار المعايير المتعلقة بمراجعة البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- 1 - الشعباني، منى محمد علي (2018). دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة، دراسة استكشافية في منشآت الاعمال في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، جامعة عين شمس.
- 2 - البارودي، علي سيد حسين (2017). دراسة تحليلية لأثر تأكيد تقارير الاستدامة على التنمية المستدامة لمنشآت الاعمال المصرية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.





- 3 - المحجوب، حميدة وأبو شعالة (2017). أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال المجلد 5.
- 4 - ابراهيم، محمود عبد السلام (2012). مدى امكانية قيام المراجع الخارجي الليبي بمراجعة الانشطة البيئية للشركات الليبية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بنغازي كلية الاقتصاد.
- 5 - غلاب، فاتح (2011). تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمت الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- 6 - منصور، كمال محمد وجودي، محمد رمزي (2008). المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الاول حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر.
- 7 - نصر، علي عبد الوهاب (2009). موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية الدولية والامريكية، الجزء الرابع. المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مراجعة الازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- 8 - السيد، ابراهيم عبد الجليل (2006). الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، البعد البيئي، الطبعة الاولى.
- 9 - لطفي، أمين السيد أحمد (2011) المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة، الدار الجامعية، مصر.

